

اليعضها ذكر وهو  
الروايات من غير التمسك  
وكذلك تصريف الكتاب  
ويخرج اربابا وجبا

على بعض كتابه والملائم  
والتامة

لعدم الاحتياج أو لعدم القدرة بعدم المال أو  
لعدم التفرغ له بالاستعمال بالأهر أو نحو ذلك  
ولو تدعت كل ما قيل فيه بدعة حسنة من جنس  
العبادة وجدته ما دونها فيه من الشارع اشارة  
أو دلالة <sup>ثم</sup> اعلم ان فعل البدعة أشد من ترك  
ترك السنة بدليل نقلي أنا الفقهاء قالوا اذا تروى  
في شيء بين كونه سنة وبدعة وتركه لازم وما  
تركه لواجب هل هو أشد من فعل البدعة أو على  
العكس ففيه اشتباه حيث صرحوا فيمن تردد  
في شيء بين كونه بدعة وواجبا أنه يفعلها وفي  
المخالصة مسئلة تدل على خلافه حيث قال اذا  
شك في صلواته أنه هل صلاها أم لا إن كانت  
في الوقت فعليه أن يعيدها فان خرج الوقت  
شك لا شيء عليه فيه ولو كان الشك في صلوة  
العصر بقاء في الركعة الأولى والثالثة ولا يقرأ

وكما اننا نذكر في بعض مسائلنا  
او مستحبين بدعة او ما اذا تردد  
بين تركه او فعله فاعلم ان  
لان ترك الفعل أشد من فعله  
فبئذ انما شك في فعله  
فبئذ انما شك في فعله

فالثانية وان بعد انتهى وتعيين لاوليين  
للقرأة في الغرض واجب وقد أمر بتركه حدا عن  
احتمال وقوع التقل بعد العصر وهو بدعة مكرهه  
فالتطبيق بما يحمل البدعة على ما لم يثبت عنه  
بخصوصية أو لواجب كل معنى الغرض والواجب  
المستقل لا القيمة وبالجملة على الروايتين والله  
تعالى اعلم فان قيل ما قد سبق ذلك على ان الكتاب  
والسنة كافيتان في الدين وأن ما لم يثبت  
بأحدهما بدعة وضلالة فكيف يستقيم قول  
الفقهاء الأدلة الشرعية أربعة قلت لا بد  
للإجماع من سند بأحدهما حالا أو مالا على الصحيح  
وللقياس من أصل ثابت بأحدهما وأنه مظهر  
لامتثبات فرجع الاحكام ومثبتها اثنان في الحقيقة  
فظهر من هذا ان ما يدعيه بعض المتصوفة في  
زماننا اذا انكر عليهم بعض مؤدعهم الخالف للشرع

فالثانية  
فالثانية  
فالثانية

فالثانية